

وقت نداء صاحبها لمباشرة أعمال الفلاحة في حقل (أيالو) المذكور في الأوقات المعينة أما باقي أوقاتها فتكون في ولائم مستمرة وفي أغاني ومسامرات ومسررات لا نهاية لها. وكثير منهم يقول بطلان هذه العقيدة وفسادها لما فيها من الخشونة والفظاعة وهؤلاء كانوا يجتهدون في الوقوف على الحقائق وينسبون للأرواح درجة أشرف وأرقى من ذلك. وكان لكهنته (أمورع) مذاهب في حقيقة ما تؤول إليه الروح وكلها ضروب من تخمين اللاهوتيين لا دخل لأفراد الشعب فيها ومضونها أن الإنسان سيبعث بعد موته ولا يعلم سر ذلك إلا الله الخفي اهـ.

الرأي الصريح

في مقال الفصح العامي والعامي الفصح.

قرأت في الجزء العاشر من مجلة المقتبس مقالاً بعنوان الفصح العامي والعامي الفصح لحضرة الفاضل نعم أفندي مكرزل صاحب جريدة الهدى التي تصدر في نيويورك. قرأته بنهف شديد لأنني أميل بسائق من طبعي إلى المباحث اللغوية نقد كلام البنغاء وتميز القول الفصح من الغث الرقيق. ليكون لي من ذلك مادة استعين بها. وقاعدة أحتذي مثالها: أقدمت على تصفح هذه المقالة وأنا معجب بأولئك النفر من أخواننا العرب الميحيين الذين هاجروا وطنهم ولكنهم لم يهجروا لغتهم. ولم يذلوا في غربتها. بل رفعوا شأنها وحفظوا كرامتها. بما نشره من الجرائد. وبجوه من الرسائل والكتابات المفيدة. وحضرة نعم أفندي من هؤلاء الأفاضل الذين خدموا لغتنا العربية بما نشره في جريدة (الهدى) التي لم أك من قراءها وإنما كنت أقرأ أحياناً نبذاً منها في صحافتنا العربية أما مقال

(الفصح العامي) الذي قرأته أخيراً في مجلة المقتبس فقد رأيته أقل قدراً من أن يعزى إلى صاحب جريدة (الهدى).

ولاحظت فيه ركازة في التعبير. وضعفاً في الأسلوب. ومواضع للنقد والناقشة بلغت من الكثرة مبلغاً جعلني استبعد أن تكون فرطت من قلم كاتب المقالة وإنما هو الذمول غلب على مصحح أصولها في إدارة المقتبس فجاءت هذا مشوهة اخاسن. طامسة المعالم. وإن لم يكن الأمر كما ذكرت فيكون الوسط الأعجبي الذي يعيش فيه أخواننا المهاجرون أثرت رطابته في صراحة لغتهم. وبدلت عجمته من عروبة ألسنتهم. وإلا فكيف قرأ مقالاً لواحد من أشهر كتابهم في نقد لغة الكتاب وتعداد أغلاطهم في أساليبهم وتراكيب كلامهم. وإرشادهم إلى الطريقة المثلى في التعبير والتجبر. ثم بعد هذا كنه نسع في المقال نفسه من الركازة والغرض والعسلطة ما لا يتفق وجوده في عشرات المقالات. ألا يكون هذا من الغرائب؟

لو اقتصر الكاتب على الموضوع الأهم من مقالته: وهو سرد الكلمات العامية التي يحتسبها الكتاب دخينة وهي عربية فصيحة ثم حضهم على استعمالها لكان أجاد وأفاد. لكنه ذهب في أفانين القول كل مذنب وتعرض لنصح المشين والزراية عنهم والإنشاء العالي فسقط في هذا التعرض من عل وأتى بأشد مما فهمهم عنده. وحذرهم منه. ولاهمهم عليه.

ولا يكون من الإنصاف بعد هذا أن لا نذكر نموذجاً مما نؤاخذ الكاتب فيه. ثم نلقت أنظار القارئ إلى:

أول ما يؤخذ عليه قوله في العنوان (الفصح العامي والعامي الفصح) فإنه تكرر لأحسن فيه. ولا داعي له: إن كلمتي (العامي) و (الفصح) في هذا التركيب وقعتا صفة مخدوف كأنه يقول (اللفظ الفصح في أصله العامي في استعماله) ولما عكس وضع الكلمتين كان المعنى (اللفظ العامي في استعماله الفصح في أصله) وه نفس المعنى المستفاد من التركيب الأول فكان ذكره زيادة مستغنى عنها. وليس تغليب الكلمتين هنا كما هو في قلوبهم (كلام المنوك منوك الكلام) فإن هذا القول له معنى خاص لا يستفاد إلا بمجموع التركيبين وقد حمل أحدهما على الآخر. أي أن لكلام المنوك ميزة على سائر كلام الناس كما أن للملوك ميزة على الناس أنفسهم. فالمعنى المستفاد من الموضوع والخمول حسن في ذاته. وزاده حسناً قلب التركيب وعكس الألفاظ حتى استحق بذلك أن يعد في جملة أنواع البديع.

ثم بعد هذا العنوان أراد الكاتب أن يبين مبلغ حاجتنا إلى معجم لغوي يجري في تحليل الألفاظ مجرى معاجم اللغات الأوروبية فافتتح الكلام بقوله: (ليس في اللغة العربية معجم واحد يستحق أن يدعى نجعة الرائد يوفر الشواهد وكثرة الفوائد وضبط الشوارد ولا في غير اللفظة ما يدل على إزالة الإبهام الخ) فقولته (ولا في غير اللفظة) غامض في اتصاله بما قبله مبهم في تعيين المراد منه.

ثم قال: (فترى أكثر الكتاب يتخرون فيما لا يعذرون عليه ويتوهمون أن البيان في الدخيل والحوشي والبلاغة في العقيم والوحشي وأن كل من هرف عرف). الكاتب الذي خط قلبه هذه العبارة هو الذي قال بعد سطرين (قد ثبأ ثوب اللغة حتى كاد يسقط من تقطعه فترى كل من تحيف بيانه عجمة وجدل عن ادعاء ومكابرة يتحف

الفصح ويستلذ البليغ ويحرك خشاشه غضباً على كل منك من اللغة عناناً وضبط لها بياناً ويكون لا يدري من أي الدهماء هو الخ) إذا سألت معاجم اللغة عن معنى ما ورد في هذه الجملة قد تجد أن معنى (قمتاً) تقطع وبني. لكنك إذا سألت نفسك عما فهمته منها تجدها لا تحير جواباً. ولا تمكّن خطاباً. وإذا ألحقت عليها بالسؤال تقول لك بنوح لي أن الكاتب الفاضل يريد أن يربخ أدياء اللغة والإنشاء الذين يتقصون غيرهم. ويعنون عن عيوب أنفسهم.

إذا قلنا أن المصحح سها عن تصحيح كنتين أو ثلاث فهل يعقل أن يكون ركه السهو في كل جل المقالة فحرفها تلعب بها. ودونك هذه الجملة الأخرى: وقيل من البحث يرجعها أي الكائنات العامة إلى أصلها. ويقيم مكن النسان مناداه. على ما وقع من نحو خمسين عاماً إلى اليوم إذ توقف اجتهدون أثر بلغاء العربية الأقدمين وتشطروا للبحث والتقيب وأقبلوا على التدقيق والتحقيق وقد ترجع مثابرتهم اللغة إلى رونقها الأول بعد خمسين عاماً تأتي الجملة بمجنوعها ركيكة ظاهر عنها التكلف. ولعله يريد بقوله توقف اجتهدون أثر البلغاء تبعوا. فيقال فلان توقف لآل فلان إذا تعهدهم بالصلات والعطايا. وفلان يتوقف للأمير أي يعرض لها حتى ينقاه. وقوله: مثابرة اللغة وصوابه على اللغة لأن لمثابرة معناها المواظبة. وهما يتعديان بمعنى يقال: ثابرت على الأمر ومواظبت عليه. على أن المعهود في مثل ما يريده الكاتب أن يقال المثابرة على خدمة اللغة أو دراسة اللغة لا المثابرة على اللغة. ثم انحنى الكاتب باللائمة على المدارس الأجنبية التي توجب على تلاميذها التخاطب بلغتها وقال وبذلك يتسرب العقوق وشيء من البله إلى قلوب

وعقول هؤلاء الأولاد المساكين قد نجد لتسرب العقوق إلى العقول معنى لكننا لا نجد أبداً لتسرب البله إلى عقولهم معنى ولا شبه معنى بسبب التخاطب باللغات الأجنبية.

ثم قال الكاتب إن البلاء ليس في الإدعاء وحده بل في اختزال كل منا برأيه. والتصرع والتصاغر للأجنبي والتسرؤ الظاهر تكلفه والتفوق البادي تحيفه مع الوطني وريح التخاذل حتى في اللغة تنجف كل ذروة باقية في جرفها وتحتل كل ذرة كنا نعرفها قبل عصفها. والله في تدابيرهِ شؤون.

وأغرب من ذلك أن حضرة الكاتب أراد أن يذكر عيوباً للغة فقد منها عيباً يعده قوم مزية من مزايا اللغة ومحسبه الآخرون أمراً طبيعياً لا تخلو منه لغة من.

(ومن عيوب العربية إيراد جموع لا مفرد لها وأفعال لا مصدر ولا ماضي لأحدها. فهل تقبل فلسفة اللغة شيئاً من هذا؟ وهل يعقل أن واضعي اللغة ينو كلاً من غير أجزاء؟ إننا لا نسب هذا الخلل إلا إلى المدعي الحافظة على سلامة اللغة أو يكونون يحافظون على قديم عقيم لا يسلم به عقل سليم).

لا نرى علاقة بين فلسفة اللغة وبين أن يكون في العربية موع لا مفرد لها: عدد أهل اللغة طائفة من الجموع لم يعرف منها مفرد: مثل محاسن ومذاكير وتجاويد. فذهب بعضهم إلى أنها لا مفرد لها. وحقق آخرون أن لها مفردات أهملت في الاستعمال. وربما كان المراد من قول الأولين (لا مفرد لها) أي في الاستعمال لا الوضع فلا يكون بين الفريقين خلاف.

ولا بد من داع دعا أهل اللغة إلى إهمال تلك المفردات. وقد قالوا أن جمع كلمة (لب) (الباب) لكنهم لما رأوا الجمع أرشق في النفض وأخف على السمع أكثروا من استعمال الجمع وإهمال مفرده وهكذا كان دأب القرآن الكريم في استعمال الجمع دون المفرد.

ومثل هذا يقال في الفعل الذي لم يستعمل مصدره أو لم يستعمل ماضيه.
فليست المسألة إذن من مسائل الفلسفة. وإنما هي مسائل تخير أرشق كلمات اللغة
للتخاطب والتفاهم.

وفلسفة اللغة لا يصح أن يكون التعقق فيها مدعاة للإجادة في المنظوم والنثور. كما
كرره الكاتب في مقاله: فإن تلك الفلسفة علم نظري أكثر مما هو عملي. وله ثمرة خاصة
به غير تجويد الإنشاء وتحبير الكلام الذي يتوقف على استظهار كثير من كلام البنغاء
وطالة النظر في أساليبهم والنطق لناحي كلامهم. هذا هو الطريق لتحصيل ملكة
الإنشاء. أما فلسفة اللغة فلا يكون من أثرها ذلك بل كان ربما للاشتغال بها اسوا الأثر
في ضعف تلك الملكة والعجز عن تحدي الكلام البليغ.

وقد غلا حضرة الكاتب في الرفع من شأن فلسفة اللغة والخط من قدر زملاءه الكتاب
الذين لم ينالوا حظاً من تلك الفلسفة حتى قال:

(نحن ابعد أبناء اللغات الحية عن وضع الكلام في مواضعه وإقامته في مواضعه لأننا لا
ندرس فلسفة اللغة بل لأن أكثر أصحاب الجرائد والمجلات والمترجمين والمؤلفين من غير
الأكفاء إلا بالتبجح والادعاء. أو أن اللغة أمست واسطة لنكسب والارتزاق حتى
بالعبث والنفاق).

فقد جعل حضرته علة تقصير أخوانه في وضع الكلام مواضعه جهلهم بفلسفة اللغة. فهل
هذا حق؟

ومما انتقده الكاتب قولهم (دام بقاؤه) فقال (إن طنب الدوام. حماقة وحرام) وأنهم في مثل

هذا القول قد طنبوا (البقاء في دار الفناء وخلود من أعدت لهم النحود). وذا ذهول من حضرة الكاتب: لأن أصل الدوام في اللغة السكون ومنه (ماء دائم). ويستعمل أيضاً في طول البقاء وامتداد المدة. ومنه (ديمعة) لنمطر الذي يستمر قطاله بضعة أيام. ومنه أيضاً استعمال (مادام): فإذا قلت اجتمع بك مادمت في هذه البندة كان المعنى مدة بقائك فيها. فقول الكاتب دام بقاءه في الدعاء بمثابة أطل الله بقاءه. نعم قد يرد بالدوام والخلود كما في القرآن الكريم (أكلها دائم وظلها) والضئير يرجع إلى الجنة كما أن الخنود نفسه يراد به طول المدة أحياناً كما ورد في القرآن الكريم عن أناس لا يكونون كافرين ومع هذا خبر عنهم بأنهم يدخلون النار خالدين فيها ففسروا الخنود بأنه طول المكث لا المكث الأبدي.

ومما انتقده أيضاً عليه فيه قولهم (هسي الدمع من عيونها) قال كم من عيون لها يشير إلى أن صوابه أن يقال من عينيها. لكن أهل اللغة يجوزون استعمال صيغة المثني في الجمع والجمع في المثني بل يجوزون أحياناً استعمال المفرد في الجمع والجمع في المفرد. ومثلوا لكل ذلك. وذكروا له أسباباً معتبرة عند أصحاب اللغة. ففي القرآن الكريم فقد صغت قنوبكم. كان الظاهر أن يقال قنبا كما لأن المخاطبين اثنان. ولهما قنبان لا قلوب. لكنهم هرعوا اجتماع علامتي تشنية في لفظ واحد. أما مثل هسي الدمع من عيونها فيؤولونه بإرادة المبالغة وأن المرأة كانت كأنها تبكي بعيون كثيرة. لفرط ما استبنته من الدموع الغزيرة. وأكبر ما يؤاخذ به الكاتب أنه عاب أخوانه الصحافيين في أمر تكاد ترى مثله ماثلاً أمام عينيك ومنسوساً تحت يديك في كل جملة من أجل مقاله. مثال ذلك أنه أخذهم في قولهم أرسنت

له وصوابه أرسلت إليه. وانتقاده صحيح ولكن الرصفاء لا يستحقون عليه كل هذا الأضرار والتوبيخ فقد قال في هذا الصدد:

(أصعب ما في اللغة على الدارسين أنفسهم استعمال حروف الجر وكل مدقق يتناول الجرائد والمجلات إلا العدد القليل منهم يضحك من كثرة السقطات التي لا يعذر منشيئها وفي مقدرة شراء معجم أو في رأسه قوة تميز بين هذا وذاك المعنى الخ).

ولكن هل تحب حضرة الكاتب في منجاة من كل ما تنقص به زملاءه. وهل تراه أحسن استعمال حروف الجر ووضعها مواضعها اللاتقة بها؟

قال في هجو أولئك الزملاء المساكين: (فقرى أكثر الكتاب يتخرصون فيما لا يعذرون عليه) أخطأ الكاتب في استعمال الحرفين في وعلى في جملة واحدة قصيرة. يقال تخرص عليه أي كذب وافترى. ولا يقال تخرص فيه. ويقال عذره في فعنه. ولا يقال عذره على فعنه: فكان الواجب على الكاتب أن يقول (يتخرصون على ما لا يعذرون فيه). على أن هذه الجملة برمتها لا معنى لها أو لا معنى لاستعمال التخرص في هذا المقام.

ومما قاله في صدد التهكم بالكتاب والمنشين: ولماذا لا نكتب ونكتب بفهم وسهولة وبساطة وسلامة وحقاً إن حضرة أشفق على القراء مكن أذى ما يناهم من كد الذهن إذا قرأوا كثيراً مما يخطئه الكاتبون لكنه لم شفق هو عليهم في مقاله هذا بل ضربهم بثالثة الأثافي مذ قال في خامته المقال. وإنا لمعيدوه على أسماع القراء وإن طال: ثم ما هي فائدة الحركات في اللغة إذا كنا لا نريد أن نصرف عن جعل الواو الثقينة الد؟ في أولى وعبرو وحيوة وصنوة بجحة التميز وإزالة اللبس وهلا يوجد غير هذه الكائنات في العربية بحاجة إلى الضبط؟ ثم ما هي فائدة الحركات إذا كنا نكتب إله ولا يجوز لنا أن نكتب مؤثته إلهة؟

ثم كيف يعقل أن تكون جموع لا مفرد لها مثل شفقة ومخاطر ومحاسن وشماطيظ وما جمعه
 التعالي وغيره وهل كان كل ما لا يكون سمعه بالجامع لا يكون وضعه الواضع جرياً على
 القياس؟ وكيف يمكن أن تكون المطاوعة في فعل ولا تكون في آخر مثله تماماً؟ وكيف
 تكون صيغة أفعال التفضيل في ما لا فعل له كقولهم هو اقنط منه؟ أو كيف يكون مضارع
 لا ماضي له كقولهم لم يذر؟ أو مزيد لا مجرد له. والأمثلة متوفرة. وثمت منابت العربية
 بعد أن كانت متحللة. وتفاصح كل من لم يكن فصيحاً ولن يكون مخلصاً. فوجب
 أن يرجع الناس إلى فقه اللغة الذي لا أعني به كتاب أبي منصور التعالي بل فلسفة اللغة
 حتى لا يرسل كل من اغتر بقدرته الكلام على عواهنه وبحسب أن من جمع كنية إلى
 كنية كان شاعراً أو نثراً أو إماماً وثقة يجب الإقلال من التردد والمجهم الذي لا يزيد إلا
 اعتكالا والاعتدال في تعميم القواعد بحسب كل مذهب التوثق في معاني البنيغ من المنظوم
 والمثور والاستكثار من حفظ الجيد ولا سيما ما يدعى السهل المتع ويجب أن تكون
 مجلاتنا وجرائدنا المدارس الحقيقية فترفض كل كتاب عينة بالمعاني وبينه المفرور
 والشعور إلى ما يفسد الذوق ويدعو إلى الهزأ ومن فقه اللغة أن تصطنح على ما يذلل لنا
 صعاب النقط عند الترجمة والاستشهاد أي أن يكون لنا ما نستطيع معه نقل الكنية
 الأعجمية من نكرة وعلم إلى معناها الأصلي. وقد كان للعرب روم وأشمام فليكن لنا
 زيادة على مثاهلنا والله ولي التوفيق اهـ.

هذا ما نواخذه أو نعاتب به الكاتب الفاضل. ولم نقدم عليه إلا عندما آتسنا منه في مقاله
 غراماً في اللغة العربية. ورغبة في أن تكون مصونة من عبث العاشين بها. وكيد العامنين
 على أمانتها: فقد أعرب حفظه الله في غير ما موضع من مقاله المذكور عن غيرة شديدة.

وعزمه في إصلاح اللغة أكيدة. من ذلك قوله: ولو أن الحكومة تقيم الأئمة لإقامة الكلام واللفظ لكانت تخدم البلاد والعباد وما زالت مدارسنا توجب على التلاميذ التخاطب بـ لغة أجنبية ولا توجب عليهم التخاطب ولو ساعة بفصح لغتهم كأن التخاطب بفصح العربية عار وبفصح اللغات الأخرى فخار فلا جرم أن هذه الغيرة من حضرته منقبة يحمد عليها ومأثرة يجب علينا أن نفتدي به فيها.

طرابلس الشام:

المغربي.

سير العلم والاجتماع

الآداب العربية

وفق أحمد بك زكي بعد عناية عشرين سنة إلى جمع طائفة من مخطوطات السنف في علوم مختلفة فعرض على حكومة مصر أن تساعد على تمثيلها بالطبع فعنت لذلك ألف جنيه في ميزانيتهم هذه السنة ووقفت المال الاحتياطي الموجود في دار الكتب المصرية لطبع ما يجب طبعه وإليك المجموعة النفيسة التي جمعها صديقنا العالم ويشرع بطبع الكتابين الأولين منها قبل كل شيء وهي بشرى بل بشريان للأمة العربية بل ولكل من قلبه مدنية العرب الراقية:

الموسوعات

نهاية الأرب في فنون الأدب لشهاب الدين النوري.

مسالك الأمصار في ممالك الأبصار لابن فضل الله العمري.

جوامع اتنعوم لفريعين تلميذ أبي زيد أحمد بن سهل البنخي.